

أهم القضايا والتحديات في تاريخ "القمة العربية الاقتصادية"

قمة الرياض

:2013

قمة شرم الشيخ

:2011

قمة الكويت 2009:



إعداد: حسني ثابت

جاءت فكرة "القمة العربية الاقتصادية" بمبادرة مصرية كويتية مشتركة وموافقة عربية، على أن تعقد كل عامين، لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية التنموية، وجرى إقرارها خلال القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007، بهدف التصدي للتحديات التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول العربية، وكذلك زيادة الاهتمام بتنسيق الدول العربية استراتيجياتها التنموية مُتجمعة وفقاً لمنظور شامل ومتعدد، بحيث يشمل جميع أشكالها وقطاعاتها المختلفة، وكذلك بناء القدرات البشرية لمواكبة التطورات التنموية العالمية.

وتبنى "القمة العربية الاقتصادية" عملية المساهمة وبشكل سريع وفعال في إحراز التقدم في المجالات التنموية المختلفة من أجل تأمين الأجيال المستقبلية لمواجهة التحديات والتطورات العالمية، وأيضاً العمل على إنجاز جميع المشاريع والخطط الاستراتيجية التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، التي سبق إقرارها في المؤتمرات العربية السابقة.

ويأتي ميلاد القمة العربية الاقتصادية في وقت يشهد فيه العالم تحولات اجتماعية واقتصادية تلقي بظلالها على العالم العربي، ما يستدعي العمل الجماعي للتعامل معها وتلافي آثارها السلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

إن المتغيرات والتحديات التي تشهدها المنطقة العربية تجعل من القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية قمة "غير تقليدية"، كما أن هذا القرار يقدم إضافات أخرى للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي في مجال أوسع لمشروعات عربية تكاملية، وصولاً إلى إنتاج كتل اقتصادية يدعم اقتصاد الدول العربية ويقوي مكانة المنظومة السياسية العربية، ويعزز دورها على المستوى الدولي.

والجامعة العربية بقرارها عقد "قمة عربية نوعية" تعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد سلكت الاتجاه الصحيح نحو إرساء قواعد التكامل العربي والتضامن القومي والعمل العربي المشترك، الذي يمثل الضمان الأساسي ليس لنهضة الأمة فحسب بل مستقبل أجيالها، ويعكس قناعتها بضرورة إعادة ترتيب أولويات عملها، بعد أن كرّست جهودها في القضايا السياسية دون الالتفات إلى القضايا التنموية رغم أهميتها، خاصة في ظل ما تمر به الأمة من تحديات اقتصادية، منها تواضع حجم التجارة العربية البينية، وتواضع حجم الاستثمارات المحلية وهجرة رؤوس الأموال والكفاءات الوطنية إلى الخارج وعدم اكتمال البنية التحتية، إضافة إلى عدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية ومُتطلبات المنافسة العالمية تتطلب العمل الجاد، ليس فقط لمواجهة التحديات، بل لتجاوزها وإيجاد الحلول الجذرية لها.

وتعد القمة العربية الاقتصادية التي تقام تحت مظلة جامعة الدول العربية ضمن القمم العربية النوعية لتطوير العمل العربي المشترك وسد إحدى النواقص الأساسية في أولويات عمل الجامعة العربية التي استنفذت جهودها في القضايا السياسية وكذلك معالجة الأزمات دون اعطاء الاهتمام المطلوب للقضايا التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، واستكمالاً لمسيرة العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك متعززة بأمل التعاون دفع منظمة العمل العربي المشترك إلى

العربي السعودي وزير الاقتصاد والكافة العربي العربي مستويات أفضل.

قمة الرياض 2013:



تأتي القمة الاقتصادية وتحمل في طياتها ذكريات وخطوات عديدة في مسيرة العمل العربي، حيث حملت القمة الأولى التي عُقدت في الكويت 2009 إطلاق المصالحة العربية الشاملة التي دعا لها العاهل السعودي الملك عبدالله، أما بالنسبة للقمة الثانية فقد عُقدت في شرم الشيخ

قبل أسابيع من سقوط نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك، وهي آخر قمة حضرها ورأسها رغم ما حملته في إعلانها من نقاط مهمة، أبرزها الربط البري بين الدول العربية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تتعدّد القمة الثالثة بمشاركة الملوك والرؤساء العرب وأميناء الجامعة العربية والأمم المتحدة ونحو 500 منظمة وشخصية، في ظل أوضاع إقليمية وعربية وعالمية دقيقة وحساسة للغاية، فهذه القمة تختلف عن سابقتها من القمم العربية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاعتبارات عدة، من بينها المتغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي شهدتها معظم البلاد العربية، والتي تسببت في حدوث تراجع كبير في النمو والأداء الاقتصادي في تلك الدول نتيجة المستجدات التي مرت بها المنطقة العربية، فضلاً عن المعطيات الجديدة التي باتت تحكم الاقتصاد الدولي.

بدأت فعاليات القمة الثالثة باجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب السبت 19 يناير/كانون الثاني الجاري بالعاصمة السعودية الرياض. كاجتماع تحضيرى للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة المقرر عقده يومي 21 و22 يناير/كانون الثاني الجاري.

بحث هذا الاجتماع - كما ذكرت وكالة الأنباء السعودية - عدة مواضيع أبرزها مشروع البورصة العربية المشتركة ومتابعة تنفيذ القرارات والتوجهات الاقتصادية للقيمتين السابقتين "الكويت 2009" و"شرم الشيخ 2011"، كما بحث الاجتماع المبادرة العربية لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة التي تم إطلاقها عام 2009، ومشروع الربط الكهربائي. ومخطط الربط البري بالسكك الحديدية. والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي والاتحاد الجمركي ومشروع الربط البحري. ومبادرة البنك الدولي بشأن دعم التعاون مع الدول العربية، وكذلك بحث أهم القرارات والتوجهات ذات الطابع الاجتماعي من قبيل برنامج دعم التشغيل والحد من البطالة. وبرنامج الحد من الفقر. وتطوير قطاع التعليم في الوطن العربي. وتحسين خدمات الرعاية الصحية.

وناقش وزراء الخارجية والاقتصاد العرب خلال الاجتماع كذلك الصيغة المعدلة للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية. والتي ترمي إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بحرية. وحماية الاستثمارات العربية. والاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة للفترة ما بين 2010-2030 والتي أقرها المجلس الوزاري العربي للكهرباء بهدف بلورة رؤية عربية مشتركة تجاه تعزيز استخدامات الطاقة المتجددة وبناء القدرات الوطنية وتشجيع تبادل الخبرات في هذا المجال.

ومن بين النقاط المدرجة في جدول أعمال القمة نتائج المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط. والتي تم إقرارها من قبل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب خاصة ما يتعلق بتعزيز العمل العربي المشترك بين كافة الأطراف المعنية لمكافحة الأمراض غير المعدية. هذا إلى جانب استعراض نتائج وتوصيات عدد من المنتديات العربية التي سبقت القمة وهي منتدى القطاع الخاص العربي. ومنتدى الشباب. ومنتدى المجتمع المدني.

وتعد مشاركة القطاع الخاص المتمثل في الاجتماعات ما قبل القمة لمجالس الغرف العربية في رفع توصيات عملية لهذه القمة هي أولى الخطوات في الاتجاه الصحيح، خصوصاً أن رجال الأعمال سيركزون على المبادرات الأقرب للتنفيذ بين الدول العربية، خصوصاً في مجال الاستثمار الزراعي والصناعي.

تكتسب قمة الرياض الاقتصادية وهي الثالثة من نوعها بعد قممتي الكويت 2009 ومدينة شرم الشيخ المصرية 2011 أهمية خاصة لكونها تأتي بعد تحولات وتغيرات جذرية يشهدها العالم العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب

إيجاد آليات أكثر فاعلية لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. يُشارك الرئيس المصري محمد مرسي في أعمال القمة العربية الاقتصادية التنموية الاجتماعية الثالثة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسوف يُسلم الرئيس مرسي رئاسة القمة إلى خادم الحرمين الشريفين بعد تولي مصر رئاسة القمة الثانية التي عقدت قبل عامين في مُنتجع شرم الشيخ، وسيلقي كلمة في الجلسة الافتتاحية أمام القادة العرب حول الأوضاع الاقتصادية في مصر والمنطقة وأهمية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وزيادة الاستثمارات بين الدول العربية وإزالة العوائق لزيادة التبادل التجاري.

تحديات وأهداف قمة الرياض:

تهدف القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة إلى بحث القضايا التنموية وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي في المشاريع العربية تحقيقاً لتكامل اقتصادي يُدعم اقتصاديات الدول العربية كمجموعة مُتناسقة على المستوى الإقليمي والدولي.

ويتضمن جدول الأعمال المعروض على القمة الاقتصادية، النظر في إقرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، لإسباح المجال أمام تدفق المزيد من الاستثمارات العربية، وتعديل الاتفاقيات الاستثمارية بين الدول العربية، لتعطي حافزاً أكبر لإزالة بعض العوائق السابقة في الاتفاقيات، وزيادة تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ومناقشة الربط البري بالسكك الحديدية، وكذا الربط الكهربائي العربي، ووضع الآلية لتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وتبني خطة تطوير التعليم العربي، وتطوير الرعاية الصحية، والقضاء على الفقر وحل مشاكل البطالة، وغيرها من القضايا الطارئة والتوصيات الأخرى مثل توصية صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك ربط شبكات الإنترنت العربية، ومبادرة البنك الدولي لدعم مشروعات البنية الأساسية والاستثمار في التنمية البشرية، إضافة إلى تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والمشاريع العربية لدعم "صمود القدس". ومن المتوقع كذلك في القمة، أن يحمل إعلان الرياض دعماً لليمن والصومال حتى يتسنى للدوليتين الاستمرار في مكافحة الإرهاب والتصدي لعمليات القرصنة رغم ما تعانيه مقديشو من فراغ سياسي.

كما تضمنت التوصيات دعوة مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب لاعتماد لجنة استشارية تجمع ممثلي المنظمات الوطنية الشبابية الفاعلة والمُعترف بها، تساهم في أعمال اللجنة الشبابية المعاونة للمجلس في تنفيذ البرامج.

وتضمنت التوصيات مبادرات ذات أولوية من خلال دعوة رجال الأعمال العرب لإطلاق منتدى اقتصادي للشباب يعقد سنوياً على غرار منتدى دافوس، ودعوة الجامعة العربية لإنشاء برنامج شبابي عربي يُدعم التدريب والتأهيل، ودعوة رجال الأعمال للمُساهمة في تمويل هذا المشروع ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وهناك من يدعو إلى تفعيل بعض القضايا في هذه القمة على أن تخرج القمة العربية الاقتصادية الثالثة التي تستضيفها العاصمة السعودية الرياض بتوصيات وقرارات تدعم دور القطاع الخاص العربي في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تخطو القمة خطوات جادة لتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية العربية من خلال منح المزيد من التسهيلات التجارية، وتسهيل الإجراءات الجُمركية بين هذه الدول بهدف تفعيل وتعزيز التجارة البنية بين الدول العربية.

قمة شرم الشيخ 2011:

عُقدت القمة في دورتها الثانية في 18 يناير/كانون الثاني 2011 بمدينة شرم الشيخ المصرية، وأقرت إضافة إلى متابعة تنفيذ قرارات القمة في دورتها الأولى، مشاريع الربط البري بين الدول العربية، وربط شبكات الإنترنت العربية، ومبادرة البنك الدولي



لدعم مشاريع البنية الإسلامية والاستثمار في التنمية البشرية، وتعزيز قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، وتعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، والمشاريع العربية لدعم صمود القدس.

وكانت تحمل القمة الثانية مبادرات الشباب في المنطقة العربية والتي شهدت تطوراً ملحوظاً، نظراً لأهمية هذا الحدث وكون البُعد الشبابي الذي يختلط مع كافة القضايا التنموية

المطروحة. جدول أعمال القمة

وكانت قمة شرم الشيخ قد ركزت على متابعة تنفيذ قرارات قمة الكويت 2009 في مشروعات الربط البري بين الدول العربية وربط شبكات الانترنت العربية ومبادرة البنك الدولي لدعم مشروعات البنية الإسلامية والاستثمار في التنمية البشرية وتعزيز قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، علاوة على تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والمشروعات العربية لدعم صمود القدس. وتمخضت عن قمة شرم الشيخ أيضاً مبادرة أمير دولة الكويت بتأسيس صندوق برأس مال 2 مليار دولار لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم وفقاً لمسئول في الجامعة العربية دفع حوالي مليار و350 مليون دولار في هذا الصندوق وجاري استكمال باقي المبلغ المتفق عليه.

قمة الكويت 2009:



تعد القمة الاقتصادية والتنموية الاجتماعية بالكويت في 18 يناير/كانون الثاني حدث غير مسبوق في تاريخ القمم العربية، ليس لتخصيصه لقضايا التنمية، وإنما لاهتمامه المركز وعلى نحو واضح بالتنمية الاجتماعية وقضاياها، ذلك المكون التنموي الهام الذي تم إغفاله في فترات

سابقة وأدى إلي تعثر غير قليل من برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية. وأصدرت القمة العربية الاقتصادية الأولى عدداً من القرارات المهمة سواء في ما يتعلق بتوحيد الرؤى العربية حول سبل مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، أما فيما يتعلق بعدد من المشاريع التكاملية الكبرى، منها: مشروع الربط الكهربائي العربي، ومخطط الربط البري بالسكك الحديدية، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، والاتحاد الجمركي العربي، فضلاً عن الإعلان عن مبادرة أمير الكويت بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

كما صدر عن القمة الاقتصادية بالكويت سلسلة من القرارات المهمة التي جاء في مقدمتها قرار إعادة إعمار قطاع غزة والأوضاع الصحية للقطاع والأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية.

وتضمن مشروع قرار إعادة إعمار قطاع غزة برنامج إعادة التأهيل والبناء بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية وفق الآليات العربية والدولية المعتمدة لدعم الشعب الفلسطيني والاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة لأهالي قطاع غزة، وتقديم الدعم المالي والفني اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات الصحية وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان القطاع وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بإنشاء المستشفيات الميدانية وتوفير الطواقم الطبية والكوادر الصحية القادرة على توفير الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية .

كما تضمنت القرارات إطلاق البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، والحد من الفقر والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية الحالية وتطوير التعليم وتحسين مستوى الرعاية الصحية ودور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك.

أما فيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية فقد تقرر التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية ومؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها وممارسة الدول العربية دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي إضافة إلى قيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.

وبشأن مشروع قرار دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك فقد تمت مباركة جهود القطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المشترك، ودعوته إلى الاستثمار في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية ودعم ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية وفي تنفيذ مشروعات عربية مشتركة.

أما فيما يتعلق بمشروع قرار تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية فقد تقرر تفعيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتعزيز الشراكة مع منظماته ومؤسساته بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء ودعم جهود منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الإقليمي والدولي وبخاصة نشاطاتها الرامية لإبراز الهوية.

20/01/2013

2010 EGYNews.Net جميع حقوق النشر محفوظة